البحوث

العوامل المؤثرة على عجز الموازنة في المملكة العربية السعودية

د. حمد عبد العزيز التويجري
د. عدنان جعفر آل حسن*

مقدمة

كانت المملكة العربية السعودية تعتبر من الدول النفطية ذات الفائض المالي ، ولكنها انضمت إلى الدول التي تعاني من عجز في موازناتها العامة منذ عام ١٩٨٣م ، حيث أظهرت ميزانية الحكومة منذ تلك السنة عجزاً مستمرا حتى ميزانية العام الحالي ١٩٩٩م ، وقد تميّزت الفترة من ١٩٦٩ ـ ١٩٨١م بنشاط سوق النفط وبالتالي إرتفاع إيرادات الدولة ، ولكن مع بداية عام ١٩٨٢م ونتيجة لما حدث في أسواق النفط العالمية وما صاحبه من تغيرات أثرت سلبياً على أسعار النفط وبالتالي على مستوى إنتاجه ومن ثم انخفاض إيرادات الدولة بدرجة كبيرة .

لم تلجأ حكومة المملكة العربية السعودية في بداية ظهور العجز في الميزانية العامة إلى التعويض عن انخفاض إيراداتها النفطية بتطوير إيرادات بديلة كرسوم وضرائب وغيرها ، بل قامت بالسحب من الأرصدة المالية المستثمرة في الخارج لتمويل العجز والذي أدى تدريجيا إلى خفض نسبة عوائد الاستثمارات الخارجية في إجمالي الإيرادات والتي كانت تشكل في بعض السنوات نسبة عالية من إيرادات الميزانية فانخفضت عوائد الاستثمارات الخارجية من ٤٨ بليون ريال عام ١٩٨٢م إلى حوالي ٩ بلايين ريال فقط عام ١٩٩٢م ، كما أن استمرار الانفاق الحكومي عالياً نسبياً أو عدم انخفاضه بنفس مستوى انخفاض الايرادات أدى إلى تزايد حجم العجز وكذلك نسبته إلى اجمالي الناتج المحلي .

لقد قامت الحكومة بإصدار أدوات الدين العام من سندات وأذونات منذ عام ١٩٨٨م حيث حقق هذا الأسلوب مصدر إيرادات لتمويل العجز الحكومي ، إلا أن النمو المتسارع في حجم الدين العام سيترتب عليه كثير من السلبيات منها ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض الاستثمارات الخاصة وكذلك ارتفاع تكلفة الدين العام .

(*) قسم الاقتصاد ـ كلية العلوم الإدارية ـ جامعة الملك سعود ـ ص .ب ٢٤٥٩ ـ الرياض ١١٤٥١

إن التغيرات في وضع الموازنة العامة وتحول الفوائض المالية ، التي حدثت في السبعينيات وأوائل الثمانينيات ، إلى عجز ، يجعل دراسة محددات عجز الموازنة في المملكة العربية السعودية أمراً ضروريا حيث إن معالجة هذا العجز يتطلب معرفة المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الإيرادات والنفقات الحكومية ومن ثم على عجز الموازنة العامة .

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تقييم قياسي للعلاقة بين العديد من المتغيرات الإقتصادية وعجز الموازنة العامة وذلك عن طريق تقديم نموذج يشتمل على المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الإنفاق الحكومي وكذلك الإيرادات الحكومية ومن ثم الوصول إلى محددات عجز الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية ، لتحقيق هذا الهدف تستخدم هذه الدراسة بعض الأساليب القياسية الحديثة والتي تعرف بتحليلات التكامل المشترك (Co-Integration) بين المتغيرات الاقتصادية .

تنقسم هذه الدراسة إلى عدة أجزاء ، فبعد هذه المقدمة نعرض بشكل موجز الأدبيات الخاصة بموضوع عجز الموازنة ، وفي الجزء الثالث نناقش عجز الموازنة في المملكة العربية السعودية ، أما في الجزء الرابع فنعرض النموذج القياسي ثم نعرض نتائج تقديرات واختبارات هذه الدراسة عن محددات عجز الموازنة العامة في المملكة في الأجلين القصير والطويل ، ونختتم البحث بخلاصة تحتوي على النقاط الأساسية وإمكانات البحث المستقبلية .

أدبيات البحث

يُعرف عجز الميزانية العامة وبالتحديد العجز الإجمالي بأنه الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية النقدية بما فيها الفوائد المدفوعة مع استبعاد أقساط الديون المدفوعة ، وإجمالي المتحصلات الحكومية النقدية بما فيها المنح مع استبعاد حصيلة القروض (Tanzi et al, 1987:714) .

ويعد هذا المقياس للعجز مؤشراً لحجم الموارد الإضافية التي ينبغي على الحكومة أن تقترضها من القطاع الخاص أو من المصادر الأجنبية أو من البنك المركزي .

لقد تطور دور الحكومة في النشاط الاقتصادي حيث إنها تلعب اليوم دوراً إقتصاديا وإستراتيجيا مهما في كل مكان ، حتى في البلدان الرأسمالية العريقة حيث لايزال القطاع الخاص

هو القطاع المسيطر على الأنشطة الاقتصادية (السيد علي ، ١٩٩١ : ١٢٥) ؛ إن تطور دور الحكومة الاقتصادي سواء في الدول المتقدمة أو النامية أدى إلى ظهور عجز في موازناتها العامة نتيجة نمو الإنفاق الحكومي بمعدلات تزيد عن مستوى الإيرادات ، كما أن انخفاض مصادر هذه الإيرادات نتيجة لتخفيض الضرائب وانخفاض أسعار الصادرات من مواد أولية أو مصنعة قد أدى إلى تفاقم عجوزات الميزانية واستمرارها (الإبراهيم ، ١٩٩٢ : ٩١ ـ ٩٢) .

أدت التقلبات في السوق النفطية وضعف القدرة على وضع التوقعات المناسبة حيالها إلى ظهور الفرق بين الإيرادات والنفقات المتوقعة ، كما أدى إلى لجوء الكثير من الدول المنتجة للنفط إلى الاقتراض الخارجي والداخلي فضلا عن اضطرارها إلى تسييل كل ما يمكن تسييله من الاحتياطي العام ، وبذلك تراكمت الديون على الميزانية وأصبح عليها في المستقبل أن تتحمل أعباء خدمة تلك الديون من فوائد سنوية وأقساط مستحقة (الكواري ، ١٩٩٥ : ٦٨ ، المنيف ١٩٩٦ : ١٩١) ، بالإضافة إلى أنه من الأسباب التي أدت إلى ظهور العجز في ميزانيات الدول البترولية (دول مجلس التعاون الخليجي) هو عدم قدرة السلطات المالية على السيطرة على الإنفاق (المنيف ، ١٩٩٣ : ٨٦) ، كما أن هذه السلطات لم تلجأ إلى إجراء تخفيض كبير في حجم إنفاقها لالتزامها بإكمال المشاريع التي بدأت في تنفيذها قبل هبوط الإيرادات ولرغبتها في عدم تعريض الاقتصاد لتبعات التكيف مع الوضع الجديد وشعورها بأن الانخفاض في إيراداتها النفطية مؤقت وسرعان ما تعود السوق النفطية إلى الانتعاش (المنيف ، مصدر سابق : ٨٨) .

لقد تميزت الفترة ما بين ١٩٧٣ ـ ١٩٨٣م بتزايد الإيرادات وتجاوزها حجم الإنفاق مما أدى إلى قيام المملكة وباقي الحكومات الخليجية بالإنفاق على التجهيزات الأساسية ، كما حققت ميزانيات دول مجلس التعاون فوائض مما عمل على تراكم الاحتياطات المالية لديها ، غير أن الإيرادات بدأت في التناقص منذ عام ١٩٨٣م حتى الآن ، وجري تمويل العجز المالي في السنوات الأولى من العجز عن طريق السحب من الاحتياطي المالي وفي السنوات اللاحقة بالاقتراض المحلي .

ففي دراسة تحليلية للميزانية العامة في قطر ذكر (الكواري ، ١٩٩٥م) أن العجز المالي بلغ في عام (١٩٨٦/ ١٩٨٧م) ٤, ٧ بلايين ريال وارتفع في عام (١٩٨٨/ ١٩٨٩م) إلى ٩ ,٦ بلايين ريال ، ثم بدأ العجز في التناقص بحلول عام ١٩٩٣م ليصل إلى ٦٨٩ مليون ريال ، وذكر

الكواري أن انخفاض أسعار النفط أدى إلى دخول الميزانية العامة طوراً حرجاً واضطرت الدولة إلى الاقتراض الخارجي والداخلي فضلا عن اضطرارها إلى تسييل كل ما يمكن تسييله من الاحتياطي العام مما أدى إلى تراكم الديون على الميزانية العامة وأصبح عليها في المستقبل أن تتحمل أعباء خدمة تلك الديون من فوائد سنوية وأقساط مستحقة حيث قدرت الفوائد السنوية التي تتحمل عبئها الميزانية بحوالي ٧٠٠ مليون ريال سنويا .

أما (الإبراهيم ، ١٩٩٢م) في دراسته عن أسباب ونتائج عجز الموازنة في دولة الكويت فقد أوضح أن سبب الارتفاع في الانفاق الحكومي يعود إلى النمو المتزايد لدور الحكومة في الاقتصاد المحلي كما أن انخفاض الإيرادات النفطية مع بداية عقد الثمانينيات لم يؤد إلى انخفاض الإنفاق الحكومي بنفس المعدل مما أدى إلى زيادة العجز ، لقد تزايد العجز المالي في دولة الكويت منذ عام ١٩٨٢م حيث بلغ ٣٤١٢ مليون دولار وشكل نسبة ١٥٪ من إجمالي الناتج المحلي ، ثم ارتفع وبشكل كبير جدا في عامي (١٩٩٠ و ١٩٩١م) وذلك بسبب حرب الخليج وتحملت الكويت جزءاً كبيراً من هذه التكاليف حيث وصلت إلى ٤٥٠٤٢ مليون دولار ، وشكل هذا العجز نسبة ١٥٤٪ من إجمالي الناتج المحلي ، غير أنه في عام ١٩٩٣م ، تناقص هذا العجز إلى ٤٤٠٦ ملايين دولار وشكل نسبة ٢٢٪ من الناتج المحلي (اليوسف ، ١٩٩٣م) .

أما في عمان والبحرين فقد بلغ العجز في عام ١٩٨٦م ذروته في البلدين ، فقد بلغ في عمان ١٧٣٢ مليون دولار (٢١٪ من الناتج المحلي الإجمالي) ، وفي البحرين ٣٢٩ مليون دولار (١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي) أما في عام ١٩٩٣م فقد بلغ العجز في عمان والبحرين ١٠٠٩ ملايين دولار و ١٧٣ مليون دولار على التوالي (المنيف ، ١٩٩٦م) .

لقد أظهرت بعض الدراسات التطبيقية أن هناك علاقة بين النمو في الإنفاق الحكومي وعجز الموازنة وبينت أن تمويل العجز يؤدي إلى زيادة الطلب على الإنفاق الحكومي (Tridimas, 1992: 275-287) ، كما أن بعضها أوضح أن هناك علاقة طردية بين عجز الميزانية وسعر الفائدة (Darrat, 1990: 752-759, 470-478) (Dua, 1993: بالإضافة إلى أن الزيادة في عجز الميزانية سيؤدي إلى ارتفاع سعر العملة المحلية مقارنة بالعملات الرئيسية الأخرى (Rahman et al, 1996: 365-368) وإلى ارتفاع مستوى التضخم (Miller, 1983: 8-19) ، في دراسة قياسية لعجز/ فائض الميزانية في نيجيريا وجد (Talwo, 1988:55-68 Talwo) أن جانب الإيرادات

يعتمد على الطلب الخارجي على النفط ، أسعار النفط الدولية والمحلية ، الناتج غير النفطي (Non-oil Output) بالإضافة إلي الواردات ، بينما يعتمد جانب الإنفاق على الإنفاق المتكرر (Recurrent Expenditures) في السنتين السابقتين ، الإيرادات الحكومية والإنفاق على رأس المال في السنة السابقة .

وفي دراسة أخرى حول تطور العجز في الميزانية السعودية لـ (طاهر وقابل ، ١٩٩٦م) فقد بينت أن العوامل المحددة للإنفاق الحكومي في المملكة تنحصر في أربعة عوامل رئيسية هي : انحراف معدل النمو في السنة السابقة عن معدل النمو المستهدف في الخطة ، باعتبار أن الحكومة تستخدم الإنفاق العام كأداة لتصحيح انحرافات معدل النمو الاقتصادي عن المسار المستهدف ، والعامل الثاني هو عدد السكان كمؤشر عام لمستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات العامة ، والعامل الثالث هو الإيراد العام للدولة باعتبار أن الإنفاق الحكومي يتبع مستوى الإيرادات العامة والعامل الأخير هو المستوى العام للأسعار (مخفض الناتج) الذي يؤثر في تكلفة إنتاج السلع والخدمات العامة وبالتالي في مستوى الإنفاق بالأسعار الجارية ، وقد وجد الباحثان أن الايرادات والمستوى العام للأسعار لها تأثير إيجابي ومعنوي على الإنفاق الحكومي وكان لانحرافات معدل نمو الناتج في العام السابق عن المعدل المستهدف تأثير سلبي ومعنوي على الإنفاق الحكومي ، أما عن تأثير النمو السكاني على الإنفاق الحكومي فقد جاء بإشارة سالبة عن عكس ما كان متوقعاً .

أما (Rosenweig & Tallman) ، فقد وجدا أن هناك علاقة إيجابية بين سعر الصرف ، سعر الفائدة وسعر الميزان التجاري وعجز الميزانية الأمريكية .

وفي دراسة لـ (Abell, 1990) وجد أيضا أن الزيادة في عرض النقود ، ارتفاع سعر الفائدة ، ارتفاع عجز الميزان التجاري ، ارتفاع الرقم القياسي للأسعار وزيادة الدخل الحقيقي الفردي كلها تؤدي إلى زيادة العجز في الميزانية العامة .

العجز المالي في المملكة العربية السعودية:

لقد مرّت المملكة العربية السعودية وفي وقت قصير بتحولات سريعة معتمدة على إيراداتها من النفط الخام ، فقد شكلت إيرادات النفط حوالي ٧٠٪ من الدخل القومي وهذه الإيرادات

تمثل حوالي ٩٠٪ من دخل الحكومة ، حيث شكلت خلال الفترة إيرادات النفط ما بين ٨٥ إلى ٩٥ بالمائة من دخل الحكومة السنوي . (Johany et al, 1986:63) .

ويمكن القول أن الاقتصاد السعودي قد مرّ خلال العقدين الماضيين بمرحلتين : مرحلة الفائض المالي ومرحلة العجز المالي .

المرحلة الأولى: الفائض المالي (١٩٧٣ - ١٩٨١م):

اتصفت هذه المرحلة بوجود فوائض مالية كبيرة لدى الحكومة ساعدتها على القيام بمشاريع طموحة أهمها تنمية تجهيزات البنية الأساسية ، ففي العام ١٩٧٣م ارتفعت أسعار النفط من ٣ دولارات للبرميل إلى حوالي ١٢ دولارا للبرميل ، كما ارتفع إنتاج النفط نتيجة لتضاعف أسعاره أيضا في عام ١٩٧٩/ ١٩٨٠م مما أدى إلى زيادة الإيرادات ، واستمرت إيرادات الحكومة بالتزايد طوال هذه الفترة من ٥ بلايين ريال في عام ١٩٧٣م إلى حوالي ٣٤٠ بليون ريال في عام ١٩٨١م/ ١٩٨٢م .

المرحلة الثانية: العجز المالي (١٩٨٢م - الآن):

توقعت الحكومة ولأول مرة بعد ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣م أن عائداته ستنخفض في عام ١٩٨٢م وكان الهدف في ذلك الوقت هو تحقيق ميزانية متوازنة وهو ما تم فعلا ، غير أن انخفاض أسعار النفط والتي بدأت في عام ١٩٨٣م أدت إلى انخفاض إيراداته بحوالي ٥٠ بالمائة مقارنة بإيراداته عام ١٩٨١م ، ووصلت أسعار النفط إلى أقل مستوى لها وهو حوالي ١٠ دولارات للبرميل في عام ١٩٨٦م (The Economist, 5 February 1986:25-26) .

لقد كان تأثير انخفاض أسعار النفط واضحا وبالذات في مارس ١٩٨٦م عندما تأجل إعلان ميزانية ١٩٨٦/ ١٩٨٧م إلى حوالي خمسة أشهر واستمر الإنفاق الحكومي بمعدل شهري معتمداً على ما تم إنفاقه في عام ١٩٨٥م .

واجهت المملكة العربية السعودية فترة من التقشف المالي ، فانخفاض أسعار النفط أدى إلى عجز متواصل في ميزانية الدولة والذي كان يغطي منذ بداية ظهوره من أرصدة الدولة المالية المستثمرة في الخارج ، ففي بداية عام ١٩٨٩م ، ولتغطية العجز المالي ، قامت الحكومة بمبادرة

جديدة من نوعها في المملكة وهي إصدار سندات الدين العام حيث تقوم الحكومة كل أسبوعين ببيع ما قيمته مليار ونصف المليار ريال (٤٠٠ مليون دولار) من السندات الحكومية ، بالإضافة إلى أن نشوب حرب الخليج أدى إلى تفاقم العجز المالي في المملكة بسبب تكاليف الحرب الباهظة مما أدى إلى لجوء الدولة إلى الاقتراض من المصارف من داخل المملكة وخارجها ، وإضافة إلى انخفاض أسعار النفط واجهت الحكومة انخفاض استثماراتها في الخارج نظراً لانخفاض أسعار الفائدة العالمية وانخفاض حجم الاحتياطيات المالية للدولة والتي كانت تقدر بحوالي ١٥٠ بليون دولار في أواخر السبعينيات والتي انخفضت إلى حوالي ٥٠ بليون دولار قبل نشوب حرب الخليج في عام ١٩٨٩م ؛ (Long, 1991:88) .

في بداية يناير ١٩٩٢م ، أعلنت الحكومة ميزانيتها السنوية منذ يناير ١٩٩٠م (لم تعلن ميزانية عام ١٩٩١م بسبب ظروف حرب الخليج) حيث قدرت النفقات بحوالي ١٨١ بليون ريال والإيرادات بحوالي ١٥٠ بليون ريال أي بعجز متوقع مقداره حوالي ٣٠ بليون ريال ، وكانت هذه هي السنة العاشرة على التوالي التي تعاني فيها الميزانية من عجز مالي ؛ (Johnson, Business America, April 6, 1992: 43) ، لقد أدى الهبوط غير المتوقع لأسعار النفط أوائل العام ١٩٩٣م والعجز المزمن في الميزانية وتنامي الدين العام إلى تخفيض ميزانية عام ١٩٩٤م التي قدرت بـ ١٦٠ بليون ريال (حوالي ٥ ,٥٢ بليون دولار) مقارنة بـ ١٨٨ بليون ريال في ميزانية ١٩٩٣م وبتخفيض في الانفاق بنسبة بلغت ٢٠٪ . أما ميزانية العام ١٩٩٥م فقد عكست استمرار الجهود التي تبذلها الحكومة لتصحيح الوضع المالي الناجم عن حرب الخليج وانخفاض أسعار النفط حيث تسعى إلى إعادة التوازن للاقتصاد من خلال استمرار ترشيد الإنفاق وزيادة الإيرادات المحلية ، لقد قدرت الميزانية إجمالي الإيرادات بحوالي ١٣٥ بليون ريال والمصروفات بحوالي ١٥٠ بليون ريال حيث تمثل هذه التقديرات ارتفاعا نسبته ١٢ ,٥ في المائة في الإيرادات وانخفاضا نسبته ٣ ,٦ في المائة في المصروفات عن تقديرات ميزانية العام المالي السابق (مؤسسة النقد العربي السعودي ـ يوليو ١٩٩٦م : ٢٦) .

الميزانية الحكومية لعام ١٩٩٧م والتي أعلنتها الحكومة في نهاية ديسمبر (١٩٩٦م) هي أول ميزانية توسعية منذ ثلاث سنوات شهدت خفضا واضحا في الانفاق ، حيث تضمنت زيادة النفقات بنسبة ١٦ في المائة عن معدلها في العام ١٩٩٦م ، فلقد قدر الإنفاق في هذه

الميزانية بـ ١٨١ بليون ريال وقدرت الإيرادات بـ ١٦٤ بليون ريال ، بما يشير إلى عجز يبلغ ١٧ بليون ريال وبنسبة تبلغ ٩ بالمائة من إجمالي المصروفات ، لقد سجلت الإيرادات في الميزانية الجديدة زيادة بحوالي ٥ ,٣٢ بليون ريال مقارنة بالايرادات التي قدرتها ميزانية العام السابق ١٩٩٦م ، بينما يسجل العجز في الميزانية الجديدة انخفاضا عن الميزانية السابقة ببليون ونصف البليون ريال .

النموذج:

يمكن تعريف عجز الموازنة العام (BD) بأنه الفرق بين إجمالي الإنفاق الحكومي (G) وإجمالي الإيرادات الحكومية (R) في العام (t) .

$$BD_t = G_t - R_t \qquad (١)$$

فإذا كان BD_t أكبر من الصفر فهذا يعني وجود عجز في الموازنة العامة ، بينما إذا كان BD_t سالبا فهذا يعني وجود فائض في الموازنة العامة .

يمكن تقسيم الإيرادات (R) في المملكة العربية السعودية إلى إيرادات بترولية (OR) وهي تمثل نسبة عالية من إجمالي الإيرادات ، وإيرادات غير بترولية (NOR) .

$$R_t = OR_t + NOR_t \qquad (٢)$$

تعتمد الإيرادات البترولية على حجم صادرات المملكة من البترول (OX) وأسعار البترول في السوق العالمية (OP) .

$$OR_t = (OX_t) - (OP_t) \qquad (٣)$$

بينما تعتمد إيرادات المملكة غير البترولية على عدة متغيرات يأتي في مقدمتها الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات (M) ، كما تمثل عائدات الهاتف نسبة لا بأس بها من هذه الإيرادات ، قد يمثل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) قياس للنشاطات الاقتصادية التي تفرض عليها الحكومات أنواعا من الرسوم ، ولكن لعدم وجود ضرائب على الدخل وكذلك لانخفاض الرسوم التي تفرض على التجهيزات والخدمات التي تقدمها الدولة فإنه من غير المتوقع وجود تأثير للناتج المحلي الإجمالي على الإيرادات الحكومية .

$$NOR_t = f(M_t, Tel_t) \qquad (٤)$$

حيث M قيمة الواردات ، Tel عدد خطوط الهاتف ، t وحدة الزمن .

بالنظر إلى جانب الإنفاق ، يمكن تقسيم الإنفاق الحكومي في المملكة إلى قسمين : القسم الأول هو الإنفاق الحكومي الإستهلاكي (GCE) ويشمل مرتبات العاملين في الدولة بالإضافة إلى المصروفات الإدارية الأخرى .

$$GCE_t = f(POP_t, R_t) \qquad (٥)$$

حيث POP عدد السكان في المملكة و R_t هي الإيرادات الحكومية ، أما القسم الثاني من الإنفاق فهو الإنفاق الإستثماري (GIE) والذي يشمل جميع استثمارات الدولة في بناء القاعدة الأساسية (استثمارات البنية التحتية) بالإضافة إلى بعض المشاريع التي تملك أو تشارك الدولة في رؤوس أموالها ، حيث يمكننا كتابة معادلة الإنفاق الاستثماري كمايلي :

$$GIE_t = f(POP_t, R_t) \qquad (٦)$$

وبالتالي فإنه يمكن صياغة دالة الإنفاق الحكومي على النحو التالي :

$$G = f(POP_t, R_t) \qquad (٧)$$

من المعادلات (٧ ,٤ ,٣) يمكن تحديد أهم العوامل التي تؤثر على الميزانية العامة للدولة :

$$BD_t = f(OX_t, OP_t, M_t, POP_t, Tel_t) \qquad (٨)$$

حيث إن بعض هذه المتغيرات يؤثر في إيرادات الدولة سواء البترولية أو غير البترولية ، والبعض الآخر يؤثر على جانب الإنفاق (الإنفاق الحكومي) .

النتائج الإحصائية:

تستخدم هذه الدراسة سلسلة زمنية للفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٩٧م لجميع المتغيرات السابق ذكرها في المعادلة رقم (٨) ،(*) ويلاحظ أن عدد المشاهدات المستخدم هو (٢٩) مشاهدة ، و تجدر

(*) ـ مؤسسة النقد العربي السعودي ، أعداد مختلفة .
ـ منجزات خطط التنمية ، أعداد مختلفة .
ـ International Finaucial Statistics Yerbook, different issues.

الإشارة إلى أن الاختبارات الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسة تتطلب وجود عدد كبير من المشاهدات ، ولكن وبسبب محدودية البيانات الخاصة بالاقتصاد السعودي فإنه لا يمكن إضافة عدد آخر من المشاهدات في الوقت الحاضر وإن كان المجال مفتوحا للدراسات المستقبلية في هذا المجال .

عند إجراء تقدير قياسي لنموذج اقتصادي معين فإن ذلك يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في نموذج الانحدار مستقرة إحصائيا (Stationary) ، بمعنى أن يكون تباين ومتوسط السلسلة الحسابي ثابتين ومحددين خلال الزمن ، إن استخدام الطرق الإحصائية التقليدية التي تفترض استقرار بيانات السلاسل الزمنية يجعل هذه النماذج المقدرة عرضة لسوء التحديد وتعطي نتائج متحيزة بسبب الطبيعة غير المستقرة لكثير من المتغيرات الاقتصادية (Granger & Newbold: 1974,1986) ، وقد أكدت العديد من الدراسات على عدم استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الإحصائية (Nelson & Plosser, 1982) ، عندما تكون السلسلة الزمنية مستقرة في مستواها فإنها تكون متكاملة من الدرجة صفر ويرمز لها (I (٠) ، وعندما تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة في مستواها فإنها في العادة تكون مستقرة في فرقها الأول وهنا تكون متكاملة من الدرجة الأولى ، (I (١) ، أو مستقرة في فرقها الثاني وتكون متكاملة من الدرجة الثانية (I (٢) ، ولذلك فإنه عندما تكون المتغيرات الاقتصادية غير مستقرة في مستواها فإنه يتم تحويل هذه المتغيرات إلى متغيرات مستقرة عن طريق أخذ الفروق الأولى ومن ثم تقدير الانحدار بالفروق الأولى عوضاً عن المستويات .

اختبارات الاستقرار:

هناك عدة إختبارات يتم استخدامها لتحديد طبيعة السلسلة الزمنية ، فعلى سبيل المثال يمكن فحص دالة الارتباط الذاتي حيث تقترب الدالة للسلسلة غير المستقرة من الواحدة وتتناقص تدريجيا مع زيادة الفجوة الزمنية ، ولكن هذه الطريقة التي تعتمد على الفحص النظري قد لا تؤدي إلى نتائج قاطعة بشأن طبيعة السلسلة الزمنية محل الدراسة ، ولذا فإن استخدام الاختبارات الكمية مثل اختباري ديكي ـ فولر (Dicky & Fuller,1979,1981) البسيط والمركب والتي يطلق عليها اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests) لتحديد طبيعة السلسلة الزمنية يعطي نتائج أكثر دقة .

عند استخدام اختبار ديكي ـ فولر البسيط يتم تقدير نموذج انحدار ذاتي لكل سلسلة على النحو التالي :

$$\Delta X_t = \delta X_{t-1} = \sum_{t-i}^{N} \phi \Delta X_{t-i} + \mu_t \qquad (٩)$$

ويمكن إضافة قاطع لافتراض أن متوسط السلسلة لا يساوي الصفر ومتغير زمن يعكس وجود إتجاه زمني في السلسلة بمعنى اتجاه السلسلة نحو الزيادة خلال الزمن ، وبذلك تكون الصيغة المقدرة لاختبار جذر الوحدة وفقا لطريقة ديكي ـ فولر المركب على النحو التالي :

$$\Delta X_t = \alpha + \beta_t + \delta X_{t-1} = \sum_{t-i}^{N} \phi \Delta X_{t-i} + \mu_t \qquad (١٠)$$

يوضح الجدول رقم (١) نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات الاقتصادية المكونة للنموذج حيث تم الحصول على قيم سالبة غير معنوية إحصائيا وقيم موجبة مما يؤكد على عدم استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة ، حيث تحتوي جميع المتغيرات محل الدراسة على جذر الوحدة ، لذا تم إجراء اختبارات جذر الوحدة للفروق الأولى لقيم هذه المتغيرات كما هو موضح في الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (١)

اختبارات جذر الوحدة في المتغيرات

المتغير	DF	ADF
BD	-١,٥٣	-٢,١٤
OX	-٠,٥٣	-٢,٣
OP	-٠,٥٠	-١,٩١
M	-٠,٧٢	-١,٩٠
POP	٤,٠٣	-٢,٠٠
TEL	١,٨٧	-١,٩٠

القيم الحرجة للاختباري ديكي ـ فولر البسيط والمركب

	DF	ADF
١٪	-٢,٦٦	-٤,٣٩
٥٪	-١,٩٥	-٣,٦١
١٠٪	-١, ٦٢	-٣,٢٤

جدول رقم (٢)

اختبارات جذر الوحدة للفروق الأولى

المتغير	DF	ADF
BD	-3,27	-4,35
OX	4,46	-4,26
OP	-4,07	-4,19
M	-2,63	-2,30
POP	-2,71	-3,59
TEL	-2,46	-3,83

القيم الحرجة للاختباري ديكي-فولر البسيط والمركب

	DF	ADF
1 %	-2,66	-4,39
5 %	-1,95	-3,61
10 %	-1, 62	-3,24

تقديرات واختبارات التكامل المشترك Cointegration Estimates & Tests

عندما تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى (غير مستقرة إحصائيا) فإنه يمكن جعل هذه المتغيرات مستقرة عن طريق أخذ الفرق ومن ثم تقدير الانحدار بالفروق الأولى بدلا من استخدام المستويات (Granger & Newbold مصدر سابق) ، والمشكلة هنا أن عملية تقدير الانحدار بأخذ الفروق الأولى يلغي الوصول إلى العلاقة بين المتغيرات في الأجل الطويل ، ولكن إذا كان التجميع الخطي للسلاسل الزمنية متكاملا من الدرجة صفر فإنه يقال أن السلاسل متكاملة تكاملا مشتركا ، وهذا يعني أن علاقة الأجل الطويل بين المتغيرات ليست متحققة في كل فترة حيث يوجد اختلال في التوازن في الأجل القصير ولكن سيتحقق التوازن في الأجل الطويل ، لهذا فإنه عند وجود تكامل مشترك بين المتغير ات فإنه يمكن تقدير الانحدار باستخدام المستويات بعد إضافة الخطأ الناتج من تقدير العلاقة في الأجل القصير (باستخدام الفروق) ، وهناك عدة اختبارات للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات من أهمها اختبار Johan-son & Johanson حيث يتم تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي Vector Autoregressive

Model (VAR) باستخدام دالة الإمكانية العظمى Maximum Likelihood Function ، في هذه الطريقة يمكن كتابة متجه الانحدار الذاتي من الدرجة K على الصيغة :

$$X_t = \sum_{i=1}^{K} \pi_i X_{t-i} + \mu + e_t \qquad (١١)$$

حيث π_i مصفوفة ρ من الدرجة لمعلمات النموذج و μ ثابت ، ويمكن إعادة كتابة المعادلة (١١) على النحو التالي :

$$\Delta X_t = \sum_{i=1}^{K-1} \Gamma_i \Delta X_{t-i} + \pi X_{t-i} + \mu + e_t \qquad (١٢)$$

حيث :

$$\Gamma_i = -(1 - \pi_1 - \ldots - \pi_i)$$

$$\pi = -(1 - \pi_1 - \ldots - \pi_k) \quad i = 1, \ldots, k-1$$

يعتمد اختبار J - J على رتبة المصفوفة π حيث هناك ثلاث نتائج محتملة :

١ ـ إذا كانت رتبة $\pi = 0$ Rank $(\pi) = 0$ فإن المصفوفة $\pi = 0$ ، وفي هذه الحالة لا يوجد تكامل مشترك بين عناصر المتجة X وبالتالي يجب استخدام الفروق الأولى .

٢ ـ إذا كانت رتبة $\pi = \rho$ حيث ρ عدد متغيرات النموذج المقدر فإن جميع عناصر المتجه X مستقرة في مستواها .

٣ ـ إذا كانت رتبة π على النحو $0 \geq \pi \geq \rho$ (فإن عناصر المتجه متكاملة تكاملا مشتركا .

عندما تكون رتبة المصفوفة π تساوي حيث $\rho \leq r \leq 0$ فيمكن القول بوجود r متجهاً للتكامل المشترك ، في هذه الحالة سيوجد مصفوفتان α و β كل منهما $\rho \times r$ حيث $\pi = \alpha \beta'$. حيث β تقيس علاقة الأجل الطويل بين عناصر المتجه ، بينما تقيس α علاقة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل ، ولقد وضح J & J طريقة تقدير β كمايلي :

أولا : يمكن إعادة كتابة المعادلة على النحو التالي :

$$\Delta X_t = \Gamma \Delta X_{t-1} + \ldots + \Gamma_{k-1} X_{t-k+1} + \pi X_{t-k} + \mu + e_t \qquad (١٣)$$

في البداية يتم تقدير نموذج انحدار ΔX_t على $\Delta X_{t-1}, \ldots, \Delta X_{t-k+1}$ وحساب بواقي الانحدار R_{ot} ونموذج انحدار $\Delta X_{t-1}, \ldots, \Delta X_{t-k+1}$. وحساب بواقي الانحدار R_{kt} .

ثانيا : يتم تكوين المصفوفات التالية لفروق الدرجة الثانية والفروق التقاطعية لبواقي الانحدار R_{kt}, R_{ot} على النحو التالي :

$$S_{ij} = T^{-1} \sum_{i=1}^{K} R_{it} R'_{jt} \qquad (i, j = o, k)$$

ويمكن حساب قيمة الإمكانية العظمى Maximum Likelihood Estimates للمصفوفة B عن طريق خل المعادلة .

$$\left|\lambda S_{kk} - S_{ko} S_{oo}^{-1} S_{ok}\right| = 0$$

وذلك للحصول على القيم الذاتية Eigen Values والمتجهات الذاتية Eigen Vectors .

ثالثا : يمكن إجراء اختبارين لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك المعنوية إحصائيا ، والاختبار الأول يسمى اختبار أثر Trace (مجموع عناصر قطر المصفوفة) ويحسب من القيم الذاتية على النحو :

$$\lambda_{Trace} = -T \sum_{i=r+1}^{\rho} \ln (1 - \lambda_i)$$

وفرضية العدم هي أن هناك r متجهاً للتكامل المشترك على الأكثر مقابل الفرضية البديلة ، إن هناك r+1 متجها للتكامل المشترك على الأقل ، الاختبار الثاني هو اختبار القيمة الذاتية العظمى Maximum Eigen Values Test ويحسب على النحو :

$$\lambda_{Max} = -T \ln (1 - \lambda_{r+1})$$

بعد أن أثبتت اختبارات الوحدة أن السلاسل الزمنية للمتغيرات تحتوي على جذر الوحدة وتصبح ساكنة عند إجراء الفروق الأولى تم إجراء اختبار J - J لتحديد وجود تكامل مشترك بين متغيرات السلسلة الزمنية محل الدراسة .

جدول رقم (٣)

اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

Number of Cointeg Vectors	Eigen Values	Likelihood Ratio Statistics	٪١	٪٥
r = 0**	0,79	131,72	103,18	94,15
r ≤ 1**	0,71	89,87	54,46	47,21
r ≤ 2**	0,60	56,82	76,07	68,52
r ≤ 3*	0,45	32,09	35,65	29,68
r ≤ 4*	0,42	15,85	20,04	15,41
r ≤ 5	0,04	1,03	6,03	3,76

* معنوي بدرجة ثقة ١٪
* معنوي بدرجة ثقة ٥٪

يشير الجدول رقم (٣) إلى وجود متجهات للتكامل المشترك مما يدل على وجود خمس علاقات طويلة الأجل بين المتغيرات ، ولهذا فإنه يفضل استخدام نموذج تصحيح الخطأ Correc-tion Model Error .

نموذج تصحيح الخطأ:

يستخدم هذا الجزء لدراسة دالة عجز الميزانية في المملكة العربية السعودية ، حيث توضح هذه الطريقة تأثير المتغيرات على الميزانية في الأجل الطويل بالإضافة إلى الانحراف عن العلاقة في الأجل القصير ، وسيتم تقدير المعادلة التالية بصيغة رياضية :

$$BD_t = \alpha_0 + \alpha_1 OX_t + \alpha_2 OP_t + \alpha_3 M_t + \alpha_4 POP_t + \alpha_5 TEL_t + U_t \quad (١٤)$$

حيث تمثل هذه المعادلة علاقة الأجل الطويل بين عجز الميزانية والمتغيرات المؤثرة على عجز الميزانية ، وبعد تقدير هذه المعادلة يمكن تقييم المعادلة رقم (١٥) التي توضح العلاقة في الأجل القصير بالإضافة إلى سرعة التعديل (Speed of Adjustment) كما يلي :

$$\Delta (BD_t) = \beta_0 + \beta_1 \Delta (OX_t) + \beta_2 \Delta (OP_t) + \beta_3 \Delta (M_t) + \beta_4 \Delta (POP_t) + \beta_5 \Delta (TEL_t) + \beta_6 U_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث إن المعالم $\beta_1 - \beta_5$ توضح تأثير المتغيرات في الأجل القصير بينما توضح β_6 سرعة التعديل في الأجل الطويل للانحراف من التوازن في الأجل القصير .

جدول رقم (٤)

نتائج تقدير عجز الموازنة في الأجل الطويل وفي الأجل القصير

المتغير	الأجل الطويل	الأجل القصير
القاطع	4066,74	-12,95
	(0,56)	-0,14
OX	-0,52	
	(-7,6)	
OP	-10,80	
	(-3,96)	
M	0,72	
	(2,48)	
POP	1,22	
	(1,98)	
Tel	-0,06	
	(-0,77)	
Δ OX		-0,49
		-(5,77)
Δ OP		-10,59
		(-4,78)
Δ M		0,81
		(2,07)
Δ POP		2,18
		(0,88)
Δ Tel		-0,11
		(-1,01)
U t-1		-1,08
		(-4,44)
R^2	0,84	0,67
F-Stat	22,69	7,07
D.W.	2,15	2,06
عدد المشاهدات	29	28

ملاحظة : تشير الأرقام بين الأقواس إلى قيم اختبار t .

يوضح الجدول (٤) نتائج الاختبارات الاحصائية للعوامل المحددة للعجز في الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية في الأجلين القصير والطويل ، كما هو مبيّن في الجدول (٤) فإن صادرات المملكة من البترول لها تأثير عكسي على عجز الموازنة في الأجلين القصير والطويل ، وكذلك يلاحظ تأثير الأسعار في تخفيض العجز في الأجلين القصير والطويل وهذا يعكس اعتماد الاقتصاد السعودي على إنتاج النفط ، كذلك فإن متغير السكان يؤثر على عجز الموازنة العامة في الأجل الطويل وذلك لما تتطلبه الزيادة في عدد السكان من الخدمات التي تقوم الدولة بتوفيرها .

عند النظر إلى تأثير الواردات على عجز الميزانية فإن هناك تأثيرين متناقضين لزيادة الواردات على عجز الميزانية ، إن زيادة الواردات تعكس الزيادة في المشتروات الحكومية من السلع الأجنبية وهذا بدوره يزيد من عجز الميزانية ، من ناحية أخرى فإن زيادة الواردات تؤدي إلى زيادة الرسوم الجمركية والتي تؤثر على إيرادات الدولة غير النفطية (*) ولكن النتائج تشير إلى أن التأثير الأول أكبر من التأثير الثاني حيث إن زيادة الواردات تؤدي إلى زيادة العجز في الميزانية العامة ، كذلك يوضح الجدول رقم (٤) نتائج التقدير لمعادلة تصحيح الخطأ والذي يوضح تأثير المتغيرات في الأجل القصير على عجز الميزانية العامة بالإضافة إلى التكيف في الأجل الطويل مع العجز في الأجل القصير .

خلاصة البحث:

من غير المحتمل في المستقبل القريب أن تعود أسعار النفط إلى مستوياتها التي كانت عليها في بداية ونهاية السبعينيات ، والمشكلة التي تواجهها حكومة المملكة العربية السعودية الآن هي كيفية استغلال الموارد المالية المتاحة أفضل استغلال لتحقيق معدل نمو اقتصادي معقول ، وتلبية الاحتياجات الرئيسية لأغلب المواطنين .

لقد أدت الزيادات الكبيرة في الإيرادات النفطية إلى تزايد الإنفاق الحكومي بمعدلات كبيرة نتيجة للدور الكبير الذي تلعبه الحكومة في الاقتصاد الوطني ، فبالرغم من اتجاه الإيرادات النفطية مع بداية عقد الثمانينيات إلى الانخفاض فإن الإنفاق الحكومي لم ينخفض بنفس المعدل بل حافظ على معدلات نمو موجبة في بعض السنوات المالية من هذا العقد .

(*) تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد بيانات تفصيلية منشورة حول المشتروات الحكومية يمكن استخدامها في هذه الدراسة .

إن من أهم أسباب عجز الميزانية هو ارتباط الإيرادات الحكومية بالإيرادات النفطية غير المنتظمة والمتأثرة بعوامل كثيرة تخرج عن السيطرة ، كما أن صعوبة تخفيض حجم الإنفاق الحكومي لمواجهة انخفاض الإيرادات أدى إلى استمرار هذا العجز لسنوات عديدة ، كذلك فإن نتائج التقدير تشير إلى عدم وجود تأثير للمتغيرات غير النفطية على تخفيض عجز الموازنة العامة حيث إنه على الرغم من أن إيرادات الرسوم الجمركية وإيرادات الهاتف تمثلان المصدرين الثاني والثالث للإيرادات الحكومية فإن تأثيرها مازال ضعيفا .

إن تمويل العجز عن طريق إصدار أدوات الدين العام (قدّر صندوق النقد الدولي إجمالي الدين العام للمملكة بنهاية عام ١٩٩٥م بحوالي ٩٨ بليون دولار)(*) من خلال القطاع المصرفي التجاري أو القطاع الخاص غير المصرفي أو بعض المؤسسات العامة قد يؤدي إلى انخفاض السيولة لدى القطاع الخاص وقد يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة على ودائع العملة المحلية مقارنة بأسعار الفائدة العالمية والتأثير على الائتمان إلى القطاع الخاص أو مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على التمويل .

جميع الدراسات التي تناولت ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي تتفق على كيفية معالجة هذه العجوزات عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي إلى المستوى المقبول لنمو الاقتصاد واستقراره على المدى الطويل بالاضافة إلى تخفيض الاعانات السلعية والخدمية المباشرة وغير المباشرة مثل إعانات الماء والكهرباء والمحروقات في معظم دول المجلس وبعض إعانات المواد الغذائية .

إن تزايد دور القطاع الخاص وانحسار دور الإنفاق الحكومي يستدعي البدء ببرنامج مدروس في إطار كل دولة لتخصيص بعض النشاطات التي تقوم بها الحكومة ، وقد يكون التخصيص بإيجاد خدمات خاصة موازية للخدمات الحكومية مثل التعليم والصحة أو من خلال عقود التشغيل والصيانة والتخلي تدريجياً عن النشاط لصالح القطاع الخاص مثل خدمات الهاتف والكهرباء والنقل الجوي وبعض الأنشطة الإنتاجية في البترول والبتروكيماويات والمعادن والتموين وغيرها .

كما أن فرض أو زيادة الرسوم على الخدمات العامة لتحقيق الكفاءة في الأداء وترشيد الاستخدام يؤدي للحصول على موارد مالية إضافية للحكومة تساعدها على مواجهة هذه العجوزات المالية .

(*) لا توجد بيانات تفصيلية عن الدين المحلي والدين الخارجي .

إن تخفيض الإنفاق الحكومي والذي كان يموّل في الأغلب من الاقتراض المباشر عبر السندات الحكومية سيساعد على تخفيض عجز الميزانية ويقلل من حاجة الحكومة إلى الاقتراض ويساهم بالتالي في وضع حد لنمو الدين العام الذي أصبحت خدمته تمتص جزءا غير قليل من الموارد المالية العامة ، ومن جهة أخرى سيؤدي انخفاض العجز إلى إنخفاض الطلب الحكومي على التمويل من المصارف مما يؤدي إلى زيادة قدرة هذه المصارف على إقراض القطاع الخاص وتلبية احتياجاته بشكل أفضل .

لقد قامت المملكة بتخصيص قطاع الاتصالات والذي من المفترض أن يؤدي لحصول الدولة على إيرادات مالية كبيرة كما أنه سيؤدي إلى تطوير الكفاءة التوزيعية والتشغيلية والاستغلال الأمثل للموارد في إطار واسع من الحرية الاقتصادية ، كما قامت المملكة بزيادة رسوم الخدمات بغرض تغطية جزء من تكاليف تلك الخدمات وتحقيق الكفاءة وتحميل تكلفة الخدمة لمن يستخدمها ، ولمراعاة العدالة في التوزيع تم اللجوء إلى الشرائح في تسعير الكهرباء حيث قامت المملكة في ميزانية عام ١٩٩٥م بزيادة تعرفة الماء والكهرباء وخصصت عوائد الزيادة في الأخيرة لاستثمارات الشبكة الكهربائية ، وقد صدر أخيراً قرار بتخصيص قطاع الكهرباء والذي سيؤدي إلى حصول المملكة على مالية جديدة بالإضافة إلى التحسن المتوقع في الإنتاج والأسعار .

لقد تم في هذه الورقة تصميم وتقدير نموذج إحصائي لمحددات العجز في الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية وذلك لتحديد المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الموازنة العامة ، ولقد أظهرت النتائج وكما كان متوقعاً التأثير الكبير للإيرادات النفطية على عجز الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية ، كما أشارت نتائج التقدير القياسي إلى تأثير الكميات المنتجة من النفط على الموازنة العامة في كل من الأجلين القصير والطويل كذلك كان تأثير أسعار النفط معنوياً في كلا الأجلين ، إن للإنفاق الحكومي دوراً واضحا في زيادة العجز في الموازنة العامة وأن الواردات الحكومية تمثل نسبة لا بأس بها من إجمالي الواردات ولهذا تم اختيار تأثير الواردات على عجز الموازنة وكان هذا التأثير واضحاً بالرغم من أن واردات القطاع الخاص تزيد عن الواردات الحكومية .

إن معدلات النمو السكاني في المملكة العربية السعودية تعتبر من أعلى المعدلات في العالم(*) وهذا يتطلب زيادة في الإنفاق الحكومي على الكثير من القطاعات الاقتصادية المختلفة

(*) يبلغ معدل النمو السكاني بالنسبة للسعوديين ٣,٧٪ ولغير السعوديين ٩,٨٪ ، أما معدل النمو السكاني بشكل عام فيبلغ ٤,٨٪ (وزارة التخطيط ـ مصلحة الاحصاءات العامة ـ النتائج التفصيلية لتعداد عام ١٤١٣هـ ، ص١٩) .

كقطاعات التعليم والصحة والعمل والشؤون الاجتماعية بالإضافة إلى الإنفاق على بناء البنية الأساسية ، ويتضح هذا من تأثر الموازنة العامة في الأجل الطويل سلبيا من النمو السكاني كما أشار التقييم القياسي في الجدول رقم (٤) . إن نتائج التقييم القياسي تؤكد على أهمية تشجيع القطاعات غير النفطية ذلك لزيادة الإيرادات الحكومية حيث إن تأثير المتغيرات غير النفطية مازال ضعيفاً وغير معنوي ، ولهذا من مضاعفة السياسات الحالية للحكومة السعودية والقائمة على محاولة تخفيض الاعتماد على النفط من أجل تخفيض العجز في الموازنة العامة .

إن المطلوب هو رسم إطار شامل يحدد الموارد المتاحة للحكومة عن طريق تحسين القدرة على تقدير الإيرادات البترولية وتطوير إيرادات بديلة وتحديد موارد الإنفاق الحكومي وترشيده حتى يتمكن الاقتصاد الوطني من تحقيق الكفاءة والنمو الاقتصادي .

مصادر

* السيد علي ، عبدالمنعم . ١٩٩١م «تقويم واستشراف لدور الدولة في النشاط الاقتصادي في الأقطار العربية ذات التوجهات الاجتماعية (للعدالة وإعادة توزيع الدخل) ، ندوة «الدولة ودرها في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي» ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، ١٢٥ ـ ١٦٥ .

* الإبراهيم ، يوسف حمد . ١٩٩٢م ، «عجز الموازنة العامة في دولة الكويت : الأسباب ، النتائج وأساليب المواجهة» ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (ابريل) ، ٩١ ـ ١٢٠ .

* الكواري ، علي خليفة ، ١٩٩٥م «إشكالية الميزانية العامة في دول مجلس التعاون ـ دراسة تحليلية للميزانية العامة في قطر» ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد الرابع ، ٦٧ ـ ٨٢ .

* المنيف ، ماجد ، ١٩٩٦م ، «عجز الموازنة العامة والإصلاح الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية» ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، لعدد ٨٣ ، ١٨٧ ـ ٢١٤ .

* المنيف ، ماجد ، ١٩٩٣م السياسات المالية والنقدية في دول مجلس التعاون وإمكانات التنسيق» آفاق اقتصادية ، العدد ٥٥ (يوليو) ، ٧٩ ـ ١٠٨ .

* الإبراهيم ، يوسف ، ١٩٩٤م «أزمة المالية العامة في الكويت : الواقع ، الاحتمالات وسبل المواجهة» ورقة مقدمة إلى الندوة التخصصية لمنتدى التنمية ، مسقط .

* اليوسف ، خليفة ، ١٩٩٣م «عجز الموازنة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة وطرق علاجه» ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٧٠ .

* طاهر ، فريد ، وقابل ، محمد صفوت ١٩٩٦م «تطور العجز في الميزانية السعودية ١٩٧٣ ـ ١٩٩٢» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٨٢ .

* مؤسسة النقد العربي السعودي ، تقارير سنوية مختلفة .

Tanzi, V., Blejer, M. I and Teijeiro, M.O. 1987 **"Inflation and the Measurement of Fiscal Deficits"**, International Monetary Funds Staff Papers, 34 (December), 711-738.

Tridimas, George. 1992 **"Budgetary Deficits and Government Expenditure Growth. Toward a More Accurate Empirical Specification"**, Public Finance Quarterly, Vol. 20,No.3, (July) 275-297.

References

Abell, John D., 1990 **"Twin Deficits During the 1980s: An Empirical Investigation"**, Journal of Macroeconomics, Winter,. Vol. 12,No. 1,81-96.

Darrat, Ali F., 1990 **"Structural Federal Deficits and Interest Rates: Some Causality and Co- Integration Tests"**, Southern Economic Journal, Vol. 56, No. 3,752-759.

Dicky, D. and Fuller, W. (1979) **"Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root"**, Journal of the American Statistical Association 74, 427-431.

Dicky, D. and Fuller, W. (1981) **"Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root"** Econometrica 49: 1057-1072.

Dua, Pami. 1993 **"Interest Rates, Government Purchases, and Budget Deficits: A Forward-looking Model"**, Public Finance Quarterly, Vol. 21, No. 4, (October) 470-478.

Granger, C. W. J., **"Development in the Study of Cointegrated Variables."**, Oxford Bulletin of Economics and Statistics, Vol. 48. (1986), PP. 213-228.

Granger, C. and Newbold, P. (1974) **"Spurious Regressions in Econometrics"**, Journal of Econometrics 2, 11-120.

Miller, Preston J., 1983 **"Higher Deficits Policies Lead to Higher Inflation"**, Federal Bank of Minneapolis Quarterly Review, Winter, 8-19.

Rahman, Matiur., Mustafa, M., and Bailey, E., 1996, **"US Budget Deficits, Inflation and Exchange Rate: A Cointegration Approach"**, Applied Economics Letters, No. 3, 365-368.

Rosenweig, Jeffery A., and Tallman, Ellis W. 1993 **"Fiscal Policy and Trade Adjustment: Are the deficits Really Twins?"** Economic Inquiry, October, 580-594.

Talwo, I.O., 1988 **"An Econometric Analysis of Federa Government Deficit/ Surplus in Nigeria"**, African Review of Money, Finance and Banking. No.1,55-68.

ملخص

Effective Factors on Budget Deficit in Saudi Arabia

Dr. Hamad A. Al-Twijry
Dr. Adnan J. Al-Hassan

Fluctuating and declining oil revenues after 1982 have caused permanent budget deficit in Saudi Arabia since 1983. The uncertainty in the oil market and the inherent rigidities in government expenditure have made the budget deficit continue. Dependence on oil revenue, lack of alternative revenues bases and dependency on public expenditures upon which the society and the economy become dependent have aggravated the budget deficit.

The purpose of this paper is to examine the major factors that affect the budget deficit by developing an econometric model. The paper uses CO-integration tests and error correction model to examine the factors which affect the budget deficit in the short and the long run terms.